اقتصاد

تونس تعتزم زيادة جمارك 1335 سلعة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

كشفت وثيقة حصلت عليها «العربي الجديد» أن الحكومة التونسية برئاسة نجلاء بودن، تعتزم زيادة الرسوم الجمركية على 1335 سلعة استهلاكية، لتصل إلى 50% بدلاً من 35% حالياً، الأمر الذي ينعكس مباشرة على أسعارها في الأسواق ويزيد من الضغوط المعيشية على المواطنين، وفق خبراء اقتصاد. وتتضمن قائمة السلع المقترح زيادة الرسوم الجمركية عليها، مواد غذائية جاهزة، وأخرى قابلة للتحويل، إلى جانب تجهيزات منزلية وملابس وأثاث ومفروشات وأدوات مدرسية، ومواد أولية تهم قطاعات مصدرة، وأخرى تستعمل في القطاع السياحي والخدماتي.

ويأتي مقترح تعديل الرسوم الجمركية في إطار خطة الدولة لكبح الواردات والحد من نزيف العملة الصعبة، إذ دعا الرئيس قيس سعيد، خلال اجتماع لمجلس الوزراء مؤخرا، إلى «تقليص واردات المواد الكمالية والتعويل أكثر على الصناعات المحلية».

وقال سعيد إنه يتعين تطبيق سياسة تقشفية تتحمل جميع الفئات أعباءها، والحد من توريد المواد الكمالية والسيارات الفاخرة، ملمحاً إلى إمكانية إصدار قرارات في هذا الاتجاه. لكن الخبير الاقتصادي خالد النوري، رجح أن تتسبب الزيادة في الرسوم الجمركية بالنسبة المقترحة حكومياً إلى قفزات في أسعار أغلب المواد الاستهلاكية الأساسية في أسواق الجملة والتجزئة، بينما يتحمل المستهلكون أعباء ضرائب أخرى، منها ضريبة القيمة المضافة. وقال النوري لـ«العربي الجديد» إنّ زيادة الرسوم الجمركية يشكل أيضا خطراً كبيراً على التصدير، إذ إنّ 40% من الصادرات التونسية تحتاج إلى مواد أولية مستوردة من الخارج، مؤكدا أن زيادة الرسوم على هذه المواد يطيح بالقدرة التنافسية للسلع التونسية، كما يضر بالقطاع السياحي المتزود الأول بقائمة واسعة من المواد التي تضمنتها القائمة المقترحة.

وتقييد الواردات إجراء سبق أن اعتمدته حكومة رئيس الوزراء الأسبق، يوسف الشاهد، عام 2018 لكبح انهيار العملة، بعدما سجّل الدينار تراجعاً قياسياً في سعره مقابل الدولار قدر بنحو 27%. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2018، أعطى البنك المركزي التونسي تعليمات مشددة للبنوك العاملة في البلاد، بوقف إقراض التجار لتمويل واردات حوالي 220 منتجاً استهلاكياً، لتشديد القيود على الاستيراد، سعياً لخفض العجز التجاري القياسي، بعد قرار سابق بزيادة الرسوم الجمركية على عدة مواد استهلاكية. في المقابل، يعاني التونسيون من انعكاسات الضغوط التضخمية على معيشتهم اليومية، وسط مخاوف مما سيحمله قانون الموازنة الجديد من زيادة في الضرائب على السلع أو الدخول. وارتفع التضخم خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بنسبة 7% على أساس سنوي، نتيجة زيادة أسعار الغذاء، لا سيما الدواجن التي قفزت أسعارها بنسبة 27,3%، فيما ارتفعت أسعار البيض بنسبة 14,4%، والغلال الطازجة بنسبة 13,7%، كما زاد ثمن الأسماك بنسبة 3,8%.

وبالإضافة إلى مجموعة الغذاء، سجلت باقي المجموعات التي تدخل في سلة استهلاك التونسيين ارتفاعاً، بحسب أحدث بيانات معهد الإحصاء، ومنها المواد الصيدلانية التي زادت 8,5% ومواد البناء 12,4%.

(فرانس برس)

3,5 تريليونات دولار ليوم العزاب

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الشعب الصيني (المركزي) أن قيمة المدفوعات عبر الإنترنت خلال مهرجان التسوق المعروف باسم «يوم العزاب» الذي استمر في الفترة من 1 إلى 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري بلغت نحو 22,32 تريليون يوان (حوالى 3,5 تريليونات دولار). وقال البنك، وفق وكالة «شينخوا» أمس السبت، إنّه خلال فترة الـ11 يوماً المذكورة، عولج أكثر من 27 مليار معاملة عبر منصتي «نتسيونيون» و«تشينا يونيونباي» للدفع عبر الإنترنت، بزيادة بلغت نسبتها 17,9% على أساس سنوي، وزادت القيمة الإجمالية بنسبة 14,9% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2020. وأُطلق مهرجان التسوق ليوم العزاب لأول مرة من قبل شركة «علي بابا» في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، وأصبح منذ ذلك الحين أحد أكبر أنشطة التسوق عبر الإنترنت في العالم.

الدولار يكسر حاجز 10 ليرات تركية للمرة الأولى

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

ارتفع الدولار الأميركي في سوق الصرف التركية ليكسر حاجز 10 ليرات للمرة الأولى، وسط عزوف حكومي عن التدخل في السوق، حيث تستفيد الصادرات من هبوط قيمة العملة المحلية، وفق خبراء اقتصاد، مؤكدين أن الأوساط الاقتصادية بدت متقبلة أيضا لكسر هذا الحاجز بعد اقتراب العملة الأميركية منه كثيراً خلال الأيام الماضية.

وبلغ سعر الدولار في وقت متأخر من مساء الجمعة 10,0141 ليرات، لتستقر عند معدلات متقاربة السبت، فيما وصل سعر العملة الأوروبية الموحدة «يورو» إلى 11,471 ليرة. وارتفع كذلك سعر الذهب في السوق المحلية إلى أعلى مستوى على الإطلاق، مسجلاً 523 ليرة للغرام من عيار 21 قيراطاً و598,59 ليرة للغرام من عيار 24 قيراطاً، فيما سجلت أونصة الذهب (الأوقية) 1864,7 دولاراً. وأرجع أستاذ المالية في جامعة باشاك شهير في إسطنبول فراس شعبو تراجع سعر الليرة إلى المضاربات، فضلا عن أن «الشارع فقد حاجز المقاومة النفسي لهبوط الليرة، حيث كان تقبل وصول الدولار إلى 10 ليرات سمة عامة». وأعرب شعبو عن اندهاشه من عدم تدخل الحكومة أو المصرف المركزي في سوق الصرف كما حدث عام 2018، مشيرا إلى استفادة الصادرات من هبوط العملة الوطنية، إذ إن رخص تكاليف الإنتاج تساعد السلع التركية على المنافسة وتزيد التصدير. لكنه قال في المقابل إن «الأثمان في السوق الداخلية تكون باهظة، والتبعات على المستهلكين كبيرة، لذا لا أعتقد أن تركيا تسعى لتكريس النقد الرخيص لزيادة الصادرات».

وتابع أن «ارتفاع أسعار النفط وآثارها على الميزان التجاري والاقتصاد، الذي يستورد أكثر من 95% من احتياجاته من الطاقة، واستحقاقات فوائد الديون الخارجية، ربما أسباب مهمة لما نراه بالأسواق».

كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد توقع، في وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، أن يحقق اقتصاد بلاده نمواً بمعدل يفوق 10% بدعم من زيادة الإنتاج والصادرات والاستثمار والتوظيف، مشيراً إلى أن تركيا تتخذ التدابير اللازمة للحد من آثار التكاليف الناجمة عن التوازنات الاقتصادية المضطربة بشكل كبير جراء وباء كورونا. ولفت إلى أن العالم أجمع مرّ بمرحلة صعبة جداً نحو عامين بسبب جائحة كورونا، وأنّ مكافحة الفيروس ما زالت مستمرة بشكل أكثر فعالية.

أخبار

ارتفاع صادرات النفط الإيرانية

قال موسى موسوي، عضو لجنة الطاقة في مجلس الشورى الإسلامي في إيران، إنّ صادرات بلاده من النفط شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، مؤكداً أنّ الحكومة تخطط لزيادتها بشكل أكبر. وأضاف موسوي، بحسب موقع وزارة النفط الإيرانية، أمس

السبت: «رغم أن صناعة النفط في البلاد تواجه الحظر، نشهد زيادة في مبيعات وصادرات النفط... بإمكاننا رفع مستوى الصادرات بشكل أكبر ما يساعد على حلّ بعض المشاكل الاقتصادية للبلاد».

وأشار إلى ضرورة إيجاد طرق لتمويل المشاريع التنموية وتنفيذها، لافتاً إلى أنّ استخدام المقايضة النفطية تزيد من رغبة القطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية والسكك الحديدية والطرقات في البلاد.

وكان وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، قد قال، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إنّه تم إدراج موضوع بيع النفط عبر آلية المقايضة على جدول أعمال الحكومة على ضوء حاجة العالم للطاقة، لافتاً إلى أنّ مقايضة النفط ستكون بالسلع والاستثمارات.

البرازيل تتوقع نمواً بأكثر من 5%

قال وزير الاقتصاد البرازيلي باولو جيديس، إنّ الأسواق تقلل من إمكانات النمو في بلاده، مضيفاً أنّه يتوقع نمو الاقتصاد بأكثر من 5% هذا العام وبنسبة 1% على الأقل في 2022. ورفض جيديس الانتقادات التي وجهتها مجلة «إيكونوميست» الأسبوع الماضي، بأنه يدعم محاولة الحكومة لتجاوز الحد الأقصى للإنفاق الدستوري الذي كان حاسما في تصحيح الأوضاع المالية للبرازيل. وقال: «يجب على الإيكونوميست أن تنظر حولها. البرازيل أفضل من الاقتصادات الكبيرة، لا سيما المملكة المتحدة» في إشارة إلى البلد الذي يوجد فيه مقر المجلة.

وسخر جيديس، وفق ما نقلت وكالة «فرانس برس» أمس، من ذلك بقوله: «من يجب أن يحقق أداء طيباً هي إنكلترا.

أوروبا تبيع الجراد المهاجر

أجازت المفوضية الأوروبية، طرح الجراد المهاجر في السوق كغذاء، وهي ثاني حشرة يعترف بها الاتحاد الأوروبي كنوع من الأطعمة بعد ديدان الوجبة. وأوضحت السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي في بيان، وفق «فرانس برس»، أنّ الجراد المهاجر (لوكوستا ميغراتوريا) سيكون متاحاً مجمداً أو مجففاً أو مسحوقاً، وسيباع كوجبة خفيفة، أو كمكوّن لعدد من المنتجات الغذائية. ويأتي السماح ببيع الجراد المهاجر بعد الحصول على الضوء الأخضر من الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية، وتصويت الدول الأعضاء بالموافقة.

مال وناس

جفاف السدود في الأردن

أزمة مائية غير مسبوقة... تداعيات على الغذاء والأسعار

ينذر جفاف السدود في الأردن بأزمة مياه غير مسبوقة، ما يهدد العديد من الأنشطة، لا سيما القطاع الزراعي، الذي يعتمد بشكل كبير على هذه المياه في تدبير احتياجاته

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يسيطر الخوف على الأردنيين من تعرض الأردن لأزمة مائية غير مسبوقة، بعدما كشفت الحكومة أخيراً عن جفاف ثلاثة سدود حتى الآن بالكامل وانخفاض كميات المياه المخزّنة في السدود الأخرى لمستويات تاريخية، ما يهدد العديد من الأنشطة، لا سيما القطاع الزراعي، الذي يعتمد بشكل كبير على السدود لتلبية احتياجاته وري المزروعات.

ويأتي جفاف السدود مع تراجع المواسم المطرية خلال السنوات الماضية وتأخر هطول الأمطار في الموسم الحالي، بينما المصادر المتاحة حالياً لا تغطي سوى الحد الأدنى من احتياجات البلاد.

وقال مساعد أمين عام وزارة المياه والري، المتحدث باسم الوزارة عمر سلامة، لـ«العربي الجديد»، إن الكميات المخزّنة في السدود الأردنية البالغ عددها 14 سداً انخفضت إلى حوالي 19% من طاقتها التخزينية المقدرة بنحو 336 مليون متر مكعب، بسبب عدم هطول الأمطار وتراجعها بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية.

وأضاف سلامة أن «ثلاثة سدود هي الوالة والموجب والتنور، جفت بالكامل حتى الآن، وانخفضت الكميات المخزنة فيها إلى 20 مليون متر مكعب من أصل طاقتها التخزينية البالغة 75 مليون متر مكعب».

وتابع أن وزارة المياه تعمل على إيجاد مصادر بديلة للمياه لمواجهة هذه المشكلة من خلال حفر الآبار وتنفيذ مشروع الناقل الوطني للمياه الذي يقوم على تحلية مياه البحر الأحمر جنوباً وضخها لباقي المناطق لغايات الشرب والزراعة وبكلفة مقدرة بحوالي 180 مليون دولار إضافة إلى تقليل الفاقد من المياه.

وأكد سلامة أن الأردن من أفقر دول العالم في المياه، حيث تبلغ حصة الفرد 80 متراً مكعباً في السنة، فيما الحصة العالمية تبلغ 500 متر مكعب، مشيراً إلى أن الضغوط على المياه في المملكة ارتفعت خلال السنوات الست الماضية بسبب استضافته 1,3 مليون

> كميات المياه في السدود انخفضت إلى 19% من الطاقة التخزينية

لاجئ سوري، إضافة إلى ارتفاع الطلب للاستخدامات الأخرى، وسمحت الحكومة، وبسبب تفاقم مشكلة نقص المياه، بحفر الآبار الارتوازية لسد النقص الحاصل في مياه الشرب ولري المزروعات، وخاصة في مناطق الأغوار التي تعتمد على السدود لري المزروعات.

ومع تفاقم مشكلة المياه والعجز الكبير الذي زاد هذا العام، تعاقدت الحكومة مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لشراء حوالي 50 مليون متر مكعب من المياه، فيما تعمل جاهدة للاحقة المعتدين على خطوط المياه وسرقتها للاستخدامات الزراعية.

وحذر رئيس الاتحاد العام لمزارعي الأردن عدنان خدام، في تصريح لـ«العربي الجديد»، من مخاطر شح المياه مع جفاف السدود التي يتوقع ازدياد حدتها مع استمرار انحباس الأمطار. وقال خدام إن القطاع الزراعي سيتأثر كثيراً بسبب قلة المياه وستتوقف الزراعات في مناطق الأغوار، التي تعتبر سلة غذاء الأردن وبعض الزراعات لغايات التصدير إلى الأسواق الخارجية. وشدد على ضرورة إسراع الحكومة في إيجاد المعالجات اللازمة لإنقاذ القطاع الزراعي.

وقال الجيولوجي محمد الفرجات «لا نريد أن نشهد شحاً في الخضار في الأسواق وجنونا في أسعارها مقابل انخفاض العرض وزيادة الطلب»، مشيراً إلى أهمية ترشيد مياه الري من جانب مزارعي وادي الأردن وإدارة مزارعهم لتتمكن من التعايش مع الوضع. وأضاف «إن لم تتساقط أمطار بكثافة عالية فقد لا تستطيع السدود الوفاء برفد زراعاتنا». وفي إبريل/ نيسان الماضي، وافقت حكومة الاحتلال الإسرائيلي على طلب الأردن تزويده بكميات إضافية من المياه استناداً إلى اتفاقية السلام بين البلدين. ووفق تصريحات سابقة للمتحدث الرسمي باسم وزارة المياه الأردنية، فإنّ «حصة الأردن السنوية من مياه نهري اليرموك والأردن تبلغ بموجب اتفاقية السلام الموقعة مع الاحتلال 55 مليون متر مكعب سنوياً، ويتمّ تخزينها من خلال قناة الملك عبد الله، ويحق للجانب الأردني طلب كميات إضافية زيادة على حصته الأساسية».

ونهر الأردن البالغ طوله قرابة 360 كيلومتراً، يقع 97% منه في الأردن وسورية ولبنان والأراضي المحتلة عام 1967، بينما 3% فقط من حوضه يقع في الأراضي التي تحتلها إسرائيل عام 1948.

وبحسب الدراسات، فإن 75% من التغذية المائية للنهر تأتي من الأردن وسورية ولبنان، فيما يأتي الباقي من الأراضي المحتلة. كذلك فإن حوض نهر اليرموك يقع بالكامل في سورية والأردن بنسبة 80% للأولى، و20% للثانية، وبالتالي لا يصح منح إسرائيل حصصاً مائية في نهر اليرموك الذي لا يقع أي جزء منه داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وفق تصريحات سابقة لخبير قطاع المياه سفيان التل لـ«العربي الجديد».

عمال يحصدون الطماطم في إحدى مزارع الأردن (Getty)

تجارة

مصر تسعى لتخفيف الاشتراطات السعودية

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أكد مصدر مطلع في المجلس التصديري للصناعات الغذائية في مصر، لـ«العربي الجديد» أن هيئة سلامة الغذاء المصرية بعثت دعوة لوزارة المياه والبيئة والزراعة السعودية، لإرسال وفد من أجل التباحث حول مستقبل صادرات الأغذية المصرية، ومناقشة تخفيف الاشتراطات الجديدة التي وضعتها المملكة والتي بدأ تنفيذها منتصف الشهر قبل الماضي. وبدأت السلطات السعودية اعتبارًا من 15 سبتمبر/أيلول الماضي، في تطبيق الاشتراطات الجديدة، على الصادرات المصرية، منها وجود شهادة مطابقة للصادرات الزراعية المصرية تثبت مطابقتها اللوائح والمواصفات القياسية المعتمدة لدى المملكة، وخاصة اللائحة الفنية الخاصة بالحدود القصوى لمتبقيات المبيدات، وكذلك اللائحة الخاصة بالمعايير الميكروبيولوجية، بالإضافة لتحليل فيروس التهاب الكبد الوبائي.

وعقب مسؤول في وزارة الزراعة المصرية برفضه لهذه الاشتراطات، موضحًا عدم وجود أي ضرورة فنية، خاصة أن كل الدول المستوردة للمحاصيل الزراعية المصرية لا تفرض مثل هذه الاشتراطات، كما أنه لا توجد حالة رفض واحدة للصادرات الزراعية المصرية من أي دولة بسبب فيروس أو المعايير الميكروبيولوجية.

ومن جانبه، طالب المدير التنفيذي للمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، هاني حسن، بإلغاء القرار على الحاصلات الزراعية الطازجة، إذ إنها لا تتحمل فترات انتظار طويلة تصل من 7 – 10 أيام لحين الانتهاء من تلك الفحوصات. وكانت هيئة سلامة الغذاء والدواء السعودية، قررت تأجيل تنفيذ قرار إرفاق إرسال شهادة مطابقة المواصفات مع الشحنات الزراعية المصدرة من مصر على عدد محدّد من المحاصيل (الجوافة، البرتقال، الرمان، الفراولة، خضروات ورقية، عنب، جريب فروت، ليمون، بصل، لوبيا جافة، كمون، ينسون) إلى 16 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

> السعودية تتصدر الدول المستوردة للحاصلات الزراعية المصرية

واحتلت السعودية قائمة الدول العربية المستوردة للحاصلات الزراعية المصرية، مسجلة 630 ألف طن، بقيمة 278 مليون دولار، ومستحوذة على 11,5 في المائة من جملة الصادرات المصرية للعالم، وذلك خلال الموسم التصديري 2020/ 2021 والذي يبدأ من أغسطس/آب وينتهي في سبتمبر/ أيلول من كل عام، وفقًا لأحدث تقرير صادر عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في مصر.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، أعلن وزير الزراعة المصري، عن وصول الصادرات الزراعية إلى 5 ملايين طن لأول مرة هذا العام، بزيادة 600 ألف طن عن نفس الفترة من العام الماضي.

مالية

العراق: 2022 من دون ضائقة

بغداد ـ **العربي الجديد**

أعلن مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، انخفاض الدين العام الخارجي للبلاد إلى 20 مليار دولار، فيما أكد أنّ العام 2022 سيكون خالياً من الضائقات المالية والقيود التمويلية.

وقال صالح، لوكالة الأنباء العراقية، أمس السبت، إنّ «الدين العام الخارجي للعراق في تنازل، والموازنة العامة تتحمل خدمات إطفاء الدين وفق توقيتات مرسومة» لافتاً إلى أنّ «الدين الداخلي ما زال هو الأكبر في الوقت الحاضر، ويفوق الدين الخارجي بثلاث مرات، لكنّه يبقى محصوراً في إطار النظام المالي الحكومي حصرياً، وليست له صلة بالجمهور».

وفي إبريل/ نيسان الماضي، قال صالح إنّ «الحكومة عليها ديون داخلية تبلغ 50 مليار دولار، إضافة إلى ديون معلقة لـ8 دول منها إيران والسعودية وقطر والإمارات والكويت، بقيمة 40 مليار دولار، هذه الدول ترفض شطب ديونها رغم أنّها عضو في نادي باريس».

وأضاف صالح أنّ «العراق في تعافٍ وسيعيش حتماً في عام 2022 المقبل دون ضائقات مالية أو قيود تمويلية، بسببها نقص الإيرادات، وذلك لانتعاش سوق الطاقة وازدهار الطلب على النفط، فضلاً عن ارتفاع حصيلة إنتاج العراق من النفط بواقع 400 ألف برميل يومياً». وتابع: «هذه الإضافة إلى الإنتاج الإجمالي الحالي للنفط ولوحدها فقط ستدر إيراداً سنوياً مضافاً يقدر بنحو 17 تريليون دينار عراقي اذا ما بلغ متوسط سعر برميل النفط 75 دولاراً». وفي سبتمبر/ أيلول من العام الماضي، صرح وزير المالية علي علاوي، بأن حجم الدين العام على بلاده 133,3 مليار دولار، وفق سعر الصرف السابق البالغ 1183 ديناراً للدولار، مقارنة مع 1450 حالياً. لكنّ مستشار رئيس مجلس الوزراء، قال، أمس: «الموضوع يعتمد على سقوف الإنفاق الكلية في الموازنة، وإذا ما افترض أنّ سقف الإنفاق في موازنة 2022 هو نفسه في العام 2021، وأنّ متوسط سعر برميل النفط المتحقق على مدار العام لا يقل عن 75 دولاراً، فإنّ الإيرادات النفطية ستغطي لوحدها النفقات الكلية في الموازنة وتحقق شيئاً من فائض يوفر الإيرادات الأخرى غير النفطية».

حقل نفط في كركوك شمال العاصمة بغداد (فرانس برس)

وتابع صالح أنّه «للمرة الأولى ستكون هناك موازنة تحقق فائضاً مالياً دون الحاجة إلى الاقتراض، وإن تحقق اقتراض فإنّه لا يزيد على 3% من الناتج المحلي الإجمالي الذي نص عليه قانون الإدارة المالية النافذ بسبب مشاريع إعمار مستمرة مرتبط تمويلها بقروض دولية».

وكانت وزارة النفط، قد أعلنت مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، ارتفاع عائدات النفط إلى 7,68 مليارات دولار بمتوسط سعر للبرميل 79,37 دولاراً.

تحقيق

أضحت الأسعار المتصاعدة في الولايات المتحدة أشد وطأة على المستهلكين الذين يخشون امتداد الغلاء إلى السكن والعلاج بعد الوقود والغذاء، بينما تواجه إدارة الرئيس جو بايدن مأزقاً كبيراً يعيد البلاد إلى مشاهد ما قبل 40 عاماً

أميركا تعود إلى عهد ريغان

البنزين يرتفع... التضخم يحاصر بايدن

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تزعج الأسعار التي ترتفع حالياً في المتاجر وفي محطات الوقود الأميركيين وتربكهم، فيما كثير من سكان الولايات المتحدة يتوقعون صدمة من ارتفاع جديد في الأسعار عندما تبدأ المطالبة بفواتير التدفئة في الشتاء.

وصعدت أسعار التجزئة للبنزين إلى أكثر من 4 دولارات للغالون (3,79 ليترات) في ثلاث ولايات للمرة الأولى منذ 13 عاماً مع ارتفاع أسعار الطاقة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت، فيما يتوقع اقتصاديون مواصلة التضخم ارتفاعه العام المقبل، لتنتقل ضغوط الأسعار من الوقود والسلع إلى السكن، بفعل ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار قيود سلاسل التوريد العالمية.

وتتعرض إدارة الرئيس جو بايدن لضغوط متزايدة بعد أن عجزت في وقت سابق من الشهر الجاري عن دفع تحالف «أوبك+» لزيادة إمدادات النفط عالمياً، فضلاً عن استمرار الحرب التجارية مع الصين، إذ أدت الرسوم الجمركية الكبيرة المفروضة على الكثير من السلع منذ عهد الرئيس السابق دونالد ترامب في زيادة أسعار الكثير من السلع للمستهلكين الأميركيين، في حين تجد إدارة بايدن الحالية نفسها في مأزق بين مواربة الأبواب مع بكين والتضحية بمزيد من العجز التجاري أمامها لكبح غضب المستهلكين الأميركيين، أو الاستمرار في سياسة تحجيم العملاق الصيني الذي يسعى لإزاحة أميركا من مقعد أكبر اقتصاد في العالم.

ويعقد الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ اجتماعاً عبر الفيديو، غداً الاثنين، هو الثالث بينهما، وفق بيان صادر عن البيت الأبيض، في وقت متأخر من مساء الجمعة. وأورد بيانٌ للناطقة باسم البيت الأبيض جين ساكي أن الرئيسين «سيناقشان سبل إدارة التنافس (بين البلدين) بشكل مسؤول»، وطريقة «العمل معا عندما تلتقي مصالحنا».

وسبق أن تحادث الرئيسان الأميركي والصيني هاتفيا مرتين منذ تنصيب بايدن. وتدهورت العلاقات بين أكبر اقتصادين في العالم في الأسابيع الماضية على خلفية ملفات عدة، بدءا بالتجارة، مرورا بحقوق الإنسان، وصولا إلى طموحات الصين الإقليمية، وهو ما دفع بايدن إلى تعزيز تحالفاته الإقليمية في آسيا. وتطمح واشنطن إلى تهدئة تجارية مع الصين لتجاوز الأوقات الصعبة، التي يتسبب فيها التضخم المتزايد بفعل ارتفاع أسعار الطاقة وأزمة سلاسل التوريد العالمية، فضلا عن ارتدادات العجز المالي الأميركي المتفاقم على أكبر اقتصاد في العالم.

> 550
>
> يقول الرئيس الأميركي جو بايدن إن التضخم سينخفض بسبب مشروع قانون الإنفاق الاجتماعي المقبل، الذي يكلف 1,75 تريليون دولار، بالإضافة الى خطة البنية الأساسية البالغة 550 مليار دولار، والتي سيوقع عليها قريباً، الأمر الذي يشكك فيه الجمهوريون، إذ يرون أن السيولة التي تضخها إدارة الرئيس الديمقراطي هي التي ترفع الأسعار. بل حتى إن بعض الديمقراطيين يرددون المخاوف المالية ذاتها التي يتحدث عنها أعضاء الحزب الجمهوري.

ووصل معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى له خلال جيل كامل، إذ أفاد تقرير، صدر الأربعاء الماضي، بأن أسعار المستهلك ارتفعت بنسبة 6,2% سنوياً خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إذ تتزايد وتيرة ارتفاع الأسعار مع انتعاش المزيد من الأسواق مع سياسة الفتح بعد القيود التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا.

بايدن يتوقع انخفاض التضخم

يقول بايدن إن معدل التضخم سينخفض بسبب مشروع قانون الإنفاق الاجتماعي المقبل الذي يكلف 1,75 تريليون دولار، بالإضافة إلى خطة البنية الأساسية البالغة 550 مليار دولار، والتي سيوقّع عليها قريباً، الأمر الذي يشكك فيه الجمهوريون، إذ يرون أن السيولة التي تضخها إدارة الرئيس الديمقراطي هي التي ترفع الأسعار. بل حتى إن بعض الديمقراطيين يرددون المخاوف المالية ذاتها التي يتحدث عنها أعضاء الحزب الجمهوري.

> 62% من الأميركيين يرون أنّ سياسة بايدن هي المسؤولة عن التضخم

> أسعار المستهلك ارتفعت 6,2% على أساس سنوي في أكتوبر الماضي

ويقول ريتشارد كورتين، الذي يشرف على دراسة ثقة المستهلكين التي تصدر عن جامعة «ميتشيغان»، وهي مؤشر مهم يقيس اتجاهات القطاع العائلي، وفق وكالة بلومبيرغ: «لم نسجل من قبل هذا العدد الكبير من الناس الذين يتحدثون عن ارتفاع أسعار المنازل أو أسعار الأجهزة المنزلية أو أجهزة التلفزيون. لدينا نسبة كبيرة من الناس يتحدثون عن تدني مستوى معيشتهم بسبب التضخم، وقد أصبح أشد عنفاً بسبب أن المستهلكين لا يرون سياسة اقتصادية فعالة تستطيع أن تكبح التضخم». ويتوقع الاقتصاديون لدى بنك «غولدمان ساكس» ارتفاع الإيجارات في السنة المقبلة إلى أعلى مستوى لها في ثلاثين عاماً، إذ يقدر البنك في آخر توقعاته أن معدل التضخم سيسجل رقماً تاريخياً خلال 2022.

في المقابل، قال بايدن، الأربعاء الماضي، إنه وجّه كبار مساعديه الاقتصاديين إلى التركيز على خفض تكاليف الطاقة، وركز على دور الاحتياطي الفيدرالي في مراقبة الأسعار. كذلك، طلب من الجهات الرقابية والتنظيمية متابعة أي «مبالغة في الأسعار».

معاناة معيشية بسبب ارتفاع الأسعار

لكن السيناتور جو مانشين عن ولاية غرب فيرجينيا، العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ وواحد من أصحاب الأصوات المتارجحة، قال في تغريدة على تويتر، أخيراً، إن معدل التضخم القياسي الذي يهدد الشعب الأميركي ليس «انتقالياً» وفق جميع الحسابات، بل إنه يزداد سوءاً، مضيفاً أن الأميركيين يعرفون من متجر التجزئة ومحطة الوقود أن ضريبة التضخم حقيقية، وأنه لم يعد بمقدور العاصمة واشنطن أن تتجاهل المعاناة الاقتصادية التي يشعر بها المواطنون يومياً.

وفي ظل السجال الدائر حول أسباب صعود الأسعار وكيفية مواجهته، وبأي سرعة ستنخفض معدلات التضخم، أصبحت مسألة السيطرة على الكونغرس على المحك في الانتخابات النصفية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، إذ ستكون الأغلبية المحدودة للديمقراطيين في كلا الغرفتين هدفاً للاستحواذ. وسوف تصبح فعلياً أول انتخابات وطنية موضوعها الرئيسي هو التضخم منذ فوز الرئيس رونالد ريغان على الرئيس جيمي كارتر. فقبل أيام من نجاحه الساحق في الانتخابات الرئاسية عام 1980، وجه ريغان سؤالاً للأميركيين قائلاً: «هل بات سهلاً بالنسبة إليكم أن تذهبوا إلى المتاجر وتشتروا حاجياتكم مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أربع سنوات؟».

وحسب تقرير لموقع «بوليتيكو» حول استطلاعات الرأي أخيراً، فقد قال 62% من الأميركيين إنّ سياسة الرئيس هي المسؤولة عن التضخم. ووفق تقرير لوزارة العمل الأميركية مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، فإنّ زيادة الأسعار الملحوظة على السلع ظهرت في أسعار السيارات والأثاث والطاقة والإيجار والعقارات والرعاية الطبية.

وفي توقعات لها، قالت لورا روزنر، كبيرة المحللين الاقتصاديين في صحيفة «وول ستريت جورنال»، إنّ التضخم الأميركي قد يتطور ويتسع نطاقه إذا دخلت الولايات المتحدة في موسم العطل الرسمية نهاية العام من دون أن تحل مشكلة النقص في السلع، ما قد يؤدي إلى زيادة إضافية في الأسعار.

محطة وقود في واشنطن (Getty)

محادثات مع طوكيو لتخفيف رسوم الصلب والألومنيوم

تجري الولايات المتحدة مفاوضات مع اليابان لتخفيف الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب على واردات الصلب والألومنيوم، بعد التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن مع الاتحاد الأوروبي.

وقال بيان صادر عن ممثلة التجارة الأميركية كاترين تاي، ووزيرة التجارة جينا ريموندو التي ستسافر إلى طوكيو، غداً الاثنين، إن «الولايات المتحدة واليابان ستسعيان لحل القضايا الثنائية في هذا المجال». وتشير واشنطن، وفق البيان الصادر، مساء الجمعة، بحسب وكالة فرانس برس، إلى أهداف تتمثل بـ «مكافحة الطاقة المفرطة العالمية من الصلب والألومنيوم». كانت اليابان بين دول كثيرة قد فُرضت عليها رسوم جمركية إضافية بنسبة 25% على الصلب و 10% على الألومنيوم من جانب إدارة ترامب في يونيو/ حزيران 2018، في خضمّ الحرب التجارية. وبرر الرئيس الأميركي السابق خطوته هذه بالحاجة إلى حماية الأمن القومي. لكن في 30 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق لإلغاء رسوم على الواردات الأوروبية من الصلب والألومنيوم، وهو نزاع أضرّ بالعلاقات التجارية بين واشنطن وبروكسل منذ فرضت إدارة ترامب هذه الرسوم.